اشتقاق "طيء"

الأستاذ محمد بن عمر بن عبدالرحمن العقيل
ابو عبدالرحمن بن عقيل الظاهري
المملكة العربية السعودية

دعوت في كتابي (اللغة العربية بين القاعدة والمثال) الى معجم على منهج كتاب (مقاييس اللغة) لابن فارس يوحد أصوله، ويستوعب كل مفردات اللغة.

وأوضحت في كثير من مباحثي وجه الضرورة لذلك: بأن الاشتقاق المعنوي لم يحقق بمعجم تطبيقي ذي أصول وقواعد واضحة، وأنه تحريات متفرقة في جمهرة ابن دريد، والعين، وتهذيب اللغة، وأساس البلاغة، ومفردات الراغب، وكتب الاشتقاق التطبيقية ككتاب ابن دريد، وكتب التفسير والشروح.

بل نحن بحاجة الى معاجم تطبيقية لمعاني الصيغ والروابط.

ودرجت في تحقيقاتي على تسمية التصريف اللفظي تحويلا إلى الصيغ المسموعة، ولم أسمِّ ذلك اشتقاقا، لأن الاشتقاق إحداث اسم لمعنى جديد.

بمعنى أن الاشتقاق قاصر على توليد المعاني المجازية والاصطلاحية والعرفية العامة من المعنى الأولي (الحقيقي).

وكنت أتخول هذه التأصيلات بالدراسات التطبيقية كلما سنحت الفرصة.
واشتقاق اسم طيء: من ثنايا مباحثي التاريخية اهتبلت جانبها اللغوي فسلكته

في نمط الدراسات التطبيقية الآنفة الذكر.

وطيىء علم، وقد درج الشداة على أن يقولوا: الأسماء لا تعلل.

وهذا صحيح بالنسبة لآحاد الاستعمال، فمن يسمي ولده اليوم طيئا قد يكون عارفا وجه الاشتقاق، ومن ثم يعلم سبب تسميته ولده طيئا.

وقد يكون سمّاه مباختة ومصادفة فيصح في حقه: أن الأسماء لا تعلل.

أما الاسم عندما أطلق علما أول مرة فلا بد أن يكون معقول المعنى التاريخي بأن يكون اقتراضا من لغة أخرى، أو أن يكون مشتقا من معنى لغوي.

ولهذا عني بعض العلماء باشتقاق الأعلام كالأصمعي وابن دريد في كتابيهما (الاشتقاق) و (ابن جني) في المبهج، والزجاج في كتابه (اشتقاق أسماء الله).

ومؤصلو اللغة وباحثوها ودارسوها يتوجسون وجه الاشتقاق ويتحرونه بمسالك استنباطية تختلف درجات القناعة بها بين الظن واليقين.

وقد بينت في كتابي الآنف الذكر أن المعنى الحقيقي الجامع يعتمد في استكشافه على الاستقراء أكثر من الاعتماد على النقل، وأن الاستقراء الصحيح يوصل إلى يقين أو رجحان[1].

وعلى هذه الأسس أعود الى التصريف اللفظي لطيىء، والاشتقاق المعنوي.

وقبل تبيان اشتقاق اسم (طيىء) أحب أن أذكر دلالة هذا الاسم منذ انتشار ذرية طيىء واتخاذه رمزا لما هو أعم من طيىء.

لقد اتخذ رمزا قبل الإسلام، وكانت طيىء من أشهر القبائل.

قال الدكتور جواد علي: «قبيلة طيىء من القبائل التي كان لها شأن كبير قبيل الإسلام.

ولعلها كانت من أشهرها قبل الميلاد، وفي القرون الأولى للميلاد»[2].

ودليل هذه الشهرة أن كلمة طيىء تساوي كلمة عرب عند عدد من الأمم

---

(١) انظر اللغة العربية بين القاعدة والمثال ص ١٧.

(٢) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٤/٢١٩ وانظر بحث العرب للدكتور جواد علي بمجلة الرسالة عدد ٦٤٩ سنة ١٣٦٠ هـ ص ١٣٣٧.

على هذا النحو:

١ـ طيايا بمعنى عرب عند السريان [٣].

وعند علماء التلمود من العبرانيين طيّعا ـ بتشديد الياء ـ وطيايا وطياية [٤].

قال الدكتور جواد وقد شاعت هذه التسمية قرب الميلاد، وانتشرت في القرون الأولى للميلاد كما تبين ذلك من الموارد السريانية والموارد اليهودية[٥].

وقال: «أطلق العبرانيون اسم طيعة وطياية على العرب محاكاة لبني إرم، فتجد اللفظة في التلمود، وفي كتابات العبرانيين المدونة في القرون الأولى للميلاد»[٦].

وهذا لا ينفي أن اليهود قد يطلقون طيعة، وطيية وطياية على قبيلة طيىء ذاتها لأن بني طيىء عرب داخلون في التسمية العرفية لارم والعبرانيين، ولأن طيئا أصل هذه التسمية العربية.

ومما يشعر برجحان أن المراد خاصة طيىء لا عموم العرب ما ذكره الدكتور جواد عن كتاب شمعون الذي هو من بيت أرشام حيث ذكر طيايا حنبا (حنفا) ومعدايا في معسكر المنذر الثالث ملك الحيرة.

وطيايا هم الأعراب الشماليون، ومعدايا هم معد[٧].

وقال الدكتور جواد في موضع آخر:

ونجد في رسالة شمعون الأرشامي: أن في جملة من كان في معسكر المنذر الثالث طياية حنبة ومعداية: أي طيىء ومعد.

والأغلب أنه قصد بطياية الأعراب، فقد كانت تطلق بهذا المعنى في هذا العهد[٨].

قال أبو عبد الرحمن: اقتران معد وحنيفة مع طياية في السياق يرجح أن

---

(٣) المفصل ٤/٢١٩ وفي المفصل ٨/٥٩٠: «إن بني إرم والفرس أطلقوا على العرب عموما كلمة طياية (طيايو) من أصل طيىء».

(٤) المفصل ١/٣١ و ٨/٥٩٠.

(٥) المفصل ١/٣٢.

(٦) المفصل ١/٦٥٢.

(٧) المفصل ٢/٥٤٩ قال: وكما يفهم أيضا من نص مريغان.

(٨) المفصل ٣/١٧٣.

المراد بطياية في هذا الموضع بنو طيىء.

وحيثما أطلقوا ترجح أن المراد بهم عموم العرب.

وقال الدكتور جواد

«ويذكر التلمود أن الأعراب طيية (طباية) المجاورين لموضع صقونية طلبوا من أهله ـ وهم يهود ـ أن يذبحوا لهم ذبائح في مقابل إعطائهم لحومها وجلودها.

أما دمها فيجمع ويعطى للأعراب، وذلك لتقديمه لأربابهم.

وكانت عادتهم تلطيخ أصنامهم بدم القرابين»[٩].

وقال:

«وقد عرف الأعراب بطييعة في التلمود».

أما السريان والموارد اليهودية الأخرى المدونة بالسريانية، فقد أطلقوا وأطلقت على الأعراب لفظة طيية (طيايا)، وذلك بإسقاط حرف العين من الكلمة: طييعة والكلمتان من أصل واحد[١٠]، هو (طيىء) اسم القبيلة العربية المعروفة.

وقد كانت في أيام تدوين التلمود من أقوى وأشهر القبائل العربية حتى غلب اسمها سائر أسماء القبائل، فأطلق على كل عربي كائن ما كان.

وأطلقت لفظة (عربايا) في كتاب من كتب التلمود، على العرب المزارعين الذين استقروا على مقربة من (فومبديثة).

وذكر التلمود أن أولئك العرب المزارعين كانوا قد انتزعوا مزارع اليهود بما فيها من أبنية وأملاك، وأقاموا بها، ولهذا السبب فقد ذهب اليهود الى حبرهم وقاضيهم (ابيه)، وطلبوا منه إعطاءهم وثائق تملّك أخرى، حتى يكون في إمكانهم مراجعة السلطات لإثبات ملكيتهم لأملاكهم التي انتزعت بالقوة

---

(٩) المفصل ١/ ٦٦٠.

(١٠) لا يبعد أن العين بدل من الهمزة، وأن الأصل طييئة، ويكون الاسم نقل عن عرب يقلبون الهمزة عينا. وهذا الإبدال مشهور في لغة العرب لقرب المخرجين. ولا تزال قبائل من نجد ـ حتى هذه اللحظة ـ تقلب الهمزة عينا فتقول عن المسألة: مسعلة.

منهم.

وقد نزح يهود من فلسطين إلى الحجاز، فسكنوا وادي القرى حتى نزلوا يثرب، وذهب قسم منهم الى اليمن[11].

٢ـ كتب الدكتور جواد علي مقالة بحث عن العرب ذكر فيها كلمة «ماتوعربتي» وهي نص آشوري اصطلح به على العرب في القرن الثامن قبل الميلاد بمعنى أرض العرب[12].

ويرى الدكتور أن كلمة طيايا تحولت إلى تاجك عند الفرس بتحريف يلائم لغتهم[13].

وقد أبى عليه كاتب من النجف رمز لاسمه بحروف (ح . م . ع .) وقال:

يطلق الفرس هذه الألفاظ الثلاثة «تاجيك» و«تاوك» و«تاوي» على المغول الذين غزوا ايران فبغداد في القرن السابع الهجري، ويطلقونها أيضا على بعض القبائل الشمالية في إيران فيقولون: «ترك تاجيك».

وأما العرب فيعرفون عند الفرس بهذه اللفظة «تازي» ومعناها حرفيا «صحراوي» إذ إن لفظة «تاز» تعني في اللغة الفارسية الأرض المقفرة الخالية.

ولما اشتهر العرب بأنهم قوم «صحراويون» أطلق عليهم الفرس هذه اللفظة بعد أن أضافوا إليها ياء النسبة فقالوا «تازي» فالمصدر الذي استند عليه الدكتور خاطئ ،بناء على هذا،ألبتة[14].

ويدعي حمزة الأصفهاني[15]أن العرب من ذرية تاج بن فروال الجد الرابع

---

(١١) المفصل ١/٦٦١.

(١٢) مجلة الرسالة عدد ٦٤٩ سنة ١٣٦٠ هـ ص ١٣٣٤.

(١٣) مجلة الرسالة العدد السابق ص ١٣٣٧.

(١٤) الرسالة عدد ٦٥٣ سنة ١٣٦٥ هـ ص ٦١.

(١٥) حمزة بن الحسن الأصفهاني (٢٨٠ ـ ٣٦٠ هـ) مشهور بتعصبه للفرس. ألف لابن بويه كتابه «الخصائص والموازنة بين العربية والفارسية». فتعصب للغة الفرس. ومع هذا كان عوام أصبهان يسمونه بائع الهذيان لكثرة تصانيفه وخوضه في كل فن. انظر عنه الأعلام ٢/٣٠٩ ومعجم المؤلفين ٤/٧٨.

للملك الفارسي بيوارسب [١٦]، ولهذا سموا تاجيان.

قال: «بيوارست ده‌آك ده‌آك: اشتقاقه اسم لعقد العشرة، وآك اسم

(١٦) هو المعروف عند العرب بالضحاك، وقد مدح أبو تمام الأفشين في انتصاره على بابك الخرمي فضاهى بابك بالضحاك في قوله:

بل كان كالضحاك في سطواته ... بالعالمين وأنت أفريدون

وبين التبريزي في شرحه لديوان أبي تمام ٣/٣٢١ ـ ٣٢٢ أقوال الاخباريين عن الضحاك وعلق بقوله: «هذا شيء أخذه الطائي من سير الفرس وهي كثيرة الكذب». وتكلم عنه المسعودي في مروج الذهب ١/٢٢٣ ـ ٢٢٤ (دار الفكر) وقال: «وهو الده آك. وقد تنوزع فيه: أمن الفرس كان أم من العرب؟. وذكره المسعودي: أيضا في التنبيه ص ٧٥ ـ ٧٧ وقال: «واليمانية من العرب تدعي الضحاك، وتزعم أنه من الأزد. وقد ذكرته الشعراء في الإسلام، فافتخر به أبو نواس الحسن بن هانىء، مولى بني حكم بن سعد العشيرة في قصيدته التي هجا فيها قبائل نزار بأسرها وافتخر بقحطان وقبائلها، وهي قصيدته المشهورة التي أطال الرشيد حبسه بسببها، وقيل إنه حده لأجلها وأولها:

لست لدار عفت وغيرها ... ضربان من قطرها وحاصبها
فنحن أرباب ناعط ولنا ... صنعاء والملك في محاربها
وكان منا الضحاك يعبده (م) ... الخابل والطير في مساربها

وفيها يقول يهجو نزارا:

واهج نزارا وافر جلدتها ... وكشف الستر عن مثالبها

وقد رد عليه قصيدته هذه جماعة من النزارية.

وقد ذهب كثير من ذوي المعرفة بأخبار الأمم السالفة وملوكها إلى أن الضحاك كان من أوائل ملوك الكلدانيين النبط».

قال أبو عبد الرحمن: رواية الديوان ص ٨٦:

بل نحن أرباب ناعط ولنا ... صنعاء والمسك من محاربها
وكان منا الضحاك يعبده (م) ... الخائل والوحش من مساربها

وفسر ناشر الديوان الخائل بالمتكبر. والصواب أنه الخابل بالباء. قال ابن المعتز في طبقات الشعراء ص ١٩٧ ـ ١٩٨:

«وأما قوله: وكان منا الضحاك: فإن الضحاك كان رجلا بعيد الصوت، كثير العجائب، والعجم تدعيه، وذلك حق، وكان اسمه بالفارسية أزدها، ومعناه: الشين لأنه كان شريرا رديا، فعربته العرب فقالت: الضحاك، وإنما كانت أمه قحطانية، فادعته اليمن لذلك، والعرب تزعم والعجم أيضا أن الجن كانت تطيعه وأن الوحش كانت تألفه وتأنس به، فذلك قوله:

وكان منا الضحاك يعبده الـ ... ـخابل والوحش في مساربها

يعني بالخابل الجن.».

وفي المعجم الذهبي ص ٦٣: «ازدهاك: الاسم الأصلي للضحاك. أزدها: ثعبان كبير، وثعبان أسطوري. أزدهاك: اسم الضحاك ذي الثعبانين». وانظر عن بيوارسب المعارف ص ٦٥٢ وقال: «هو الضحاك الحميري». والأخبار الطوال ص ٤ وأخبار الدول للقرماني ص ٢٣٨.

للآفة، والمعنى أنه كان ذا عشرآفات أحدثها في الدنيا، وليس هذا موضع ذكرها.

وهذا لقب في نهاية القبح، فلما عربوه صار في نهاية الحسن لأن ده‌آك لما عرب انقلب إلى ضحاك[١٧]، وبه يسمى في كتب العربية وهو بيوراسف بن اروندا‌سف بن ريكاون بن ماده سره بن تاج بن فروال بن ساميك بن مشى بن كيومرث.

وتاج أجده الذي صار العرب من ولده، ولذلك قيل لهم تاجيان»

وقال الدكتور جواد علي:

«واستعملت النصوص الفهلوية لفظة تاجك في مقابل عرب كما استعملت الفارسية لفظة تازي بهذا المعنى أيضا.

واستعمل الأرمن كلمة تجك في معنى عرب ومسلمين.

واستعمل الصينيون لفظة تشي لهذه التسمية.

وقد عرف سكان آسية الوسطى الذين دخلوا في الإسلام بهذه التسمية، كما أطلق الأتراك على الإيرانيين لفظة تجك من تلك التسمية، حتى صارت لفظة تجك تعني الإيراني في اللغة التركية.

ويرى بعض العلماء أن تاجك وتجك وتازك هي من الأصل المتقدم من أصل لفظة طيىء.

ولكلمة تازي في الفارسية معنى صحراوي من تاز بمعنى الأرض المقفرة الخالية، ولذلك نسب بعض الباحثين كلمة تازي إلى هذا المعنى، فقالوا: إنها أطلقت على العرب لما اشتهر عنهم أنهم صحراويون»[١٩].

قال أبو عبد الرحمن: في معجم الدكتور التونجي عن معنى تاجيك عكس ما ذكره المعلق ح. م. ع.

---

(١٧) القول بأن الضحاك ترجمة ده آك لا أعلم له وجها. ولعل من يطلع على هذا البحث ـ ممن له تخصص بالعربية والفارسية ـ يحرر كلمة حول هذا.

(١٨) تاريخ سني ملوك الأرض ص ٢٨ وانظر المفصل ١/٣٢. وده بفتح الدال، وآك بدون مد الهمزة، وآك بمد الهمزة كلاهما بمعنى الآفة والهلاك. انظر المعجم الذهبي ص ٤٤، و٧٤، و٢٨٤.

(١٩) المفصل ١/٣٢ وأحال إلى ما سلف النقل عنه من مجلة الرسالة.

قال التونجي : تاجيك ـ (تر) : غير الترك والمغول عموما والإيراني خاصة سكان تاجيكستان حاليا .

وهي مركبة من (تات : رعية) و (جيك : علامة التصغير)[٢٠] .

قال أبو عبد الرحمن : علامة (تر) ترمز إلى أن اللفظ تركي [٢١] .

وقال عن تازي : النسبة إلى قبيلة طيىء العربية ، والعرب أو لغتهم لدى الإيرانيين ، وكلب الصيد[٢٢] .

قال أبو عبد الرحمن ؛ هذا ما يتعلق بدلالة طيىء قبل الإسلام .

وأما التصريف اللفظي لكلمة طيىء فقد قال الخليل بن أحمد :

«بناء طيىء من طاء وواو، فقلبوا الواو ياء فصارت ياء ثقيلة . كان الأصل فيه طوى»[٢٣]

وقال أبو عبد الرحمن : هكذا نقلت هذا النص عن كتاب الاشتقاق لابن دريد ، وهو غير مستقيم سياقا ، لأنه اذا كان من طاء وواو ثم قلبت الواو ياءين : فكيف يكون الأصل فيه طوى؟

وقال العوتبي الصحاري : «قال الخليل :

أصل طيىء من طاء .

وأصله الواو.

فقلبوا الواو ياء فصارت ياء ثقيلة .

وكان الأصل فيه طوى»[٢٤] .

قال أبو عبد الرحمن : لا يزال أيضا النص مشكلا ، فكيف يكون الأصل فيه طوى أو الطوى ما دام من طاء يطوء الفعل ذي الهمزة الأصلية؟

وفي كتاب العين المنسوب للخليل بن أحمد خلاف ما ذكره ابن دريد والعوتبي .

قال : «وطيىء قبيلة بوزن فيعل ، والهمزة فيها أصلية ، والنسبة إليها طائي»[٢٥] .

---

(٢٠) المعجم الذهبي ص ١٧٩ .

(٢١) المعجم الذهبي ص ١٩ .

(٢٢) المعجم الذهبي ص ١٨١ .

(٢٣) الاشتقاق لابن دريد ص ٣٨٠ .

(٢٤) الأنساب للعوتبي ١/٢٤٦ .

(٢٥) العين ٧/٤٦٧ وتابعه ابن جني كما سيرد من كلامه .

وقال ابن دريد أيضا:

«وكان ابن الكلبي يقول: سمي طيئا لأنه أول من طوى المناهل.

ويقال: طويت الشيء أطويه طيا.

«وكذلك طويت البئر أطويها بالحجارة»[٢٦].

وقال الهيثم: سمي طيّا لطيّه المراحل مراغما لقومه[٢٧].

قال أبو عبد الرحمن: سيأتي رد فحول العلماء لهذه الدعوى من ناحية التصريف اللفظي، لأن مادة طوى غير مادة طيىء.

وفي توجيه معنى الحمل على طوى - مع فساد ذلك الحمل لفظا - افتراضان:

أحدهما: ما ذكره الأزهري عن الليث قال:

«وقال بعض النسابين: سمي طيىء طيئا لأنه أول من طوى المناهل: أي جاز منهلا إلى منهل آخر ولم ينزل»[٢٨].

وثانيهما: ما ذكره الزبيدي. قال:

«وقيل: لأنه أول من طوى بئرا من العرب.

وفيه نظر»[٢٩].

وقال أبو محمد ابن قتيبة:

«وروى نَقَلَةُ الأخبار أن طيئا أول من طوى المناهل، فسمي بذلك.

واسمه جلهمة.

وأن مرادا تمردت، فسميت بذلك، واسمها يحابر.

ولست أدري كيف هذان الحرفان، ولا أنا من هذا التأويل فيهما على يقين»[٣٠].

---

(٢٦) الاشتقاق لابن دريد ٣٨٠، والأنساب للعوتبي ١/٢٤٦ وأول ما عنده: «وقال ابن الكلبي: نقول: إنما سمي .. إلخ».

قال أبو عبد الرحمن: ويظهر أن ذلك من كتاب ابن الكلبي عن تفرق القبائل الذي لخص منه البكري مقدمته لكتابه معجم ما استعجم.

(٢٧) الأنساب للعوتبي ١/٢٤٨ وقد استدرك الفاسي في إضاءة الراموس على من لم يبين أن طيئا لقب لا اسم. وذكر من لاحظ ذلك كالواحدي في شرح ديوان المتنبي، وشرح أبي عبيد للأمالي.

(٢٨) تهذيب اللغة ١٤/٤٩.

(٢٩) تاج العروس ١/٩٢.

(٣٠) أدب الكاتب ص ٦٤.

ومثل ابن قتيبة حمزة الأصفهاني شكك في اشتقاق طيىء من طوى، وبيان ذلك أن عيسى بن داب[٣١] علل تسمية عبد شمس بن يشجب بن يعرب بن

(٣١) قال السمعاني: «هو أبو الوليد عيسى بن يزيد بن بكر بن داب كان أخباريا راوية عن العرب وافر الأدب عالما بالنسب عارفا بأيام الناس حافظا للسير. قيل إنه كان يزيد في الأحاديث ماليس منها. وكان قد حظي عند الهادي ويدعو له بمتكأ». قال أبو عبد الرحمن: إذا كان ما نقل عن ابن داب رأيا له فهو خلاف العربية. وإن كان نقلا ينقله عن أهل العربية فهو متهم في النقل. قال خلف الأحمر والأصمعي: كان يضع الحديث.

وقال عبد الواحد بن علي: كان يضع الشعر وأحاديث السمر وكلاما ينسبه للعرب فسقط علمه وخفيت روايته.

قال أبو عبد الرحمن: وجمهور النقاد على أنه واهي الحديث منكره، فهو في نقل الأدب أوهى.

وأخباره كما قال عنه ابن مناذر:

اذا طلبت منافعها اضمحلت كما يرفضّ رقراق السراب

انظر عنه: البيان والتبيين ١/٥١ و ٣٢٤ والضعفاء الكبير للعقيلي ٣/٣٩١ ومراتب النحويين لعبد الواحد ص ١٥٦ ـ ١٥٧ ونور القبس ص ٣١٠ ـ ٣١١ وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ١٨١ وتاريخ بغداد ١١/١٤٨ ـ ١٥٢ والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٢/٢٤٣ والأنساب للسمعاني ٥/٢٦٧ ـ ٢٦٨ ومعجم الأدباء ٦/١٠٤ ـ ١١١ والمغني للذهبي ٢/٥٠٢ وميزان الاعتدال ٣/٣٢٧ ـ ٣٢٨ ولسان الميزان ٤/٤٠٨ ـ ٤٠٩ وتاج العروس ١/٢٤٢ ـ ٢٤٣ ونقل عن المزهر للسيوطي. وذكر الزبيدي له في التاج إنما هو في مادة دأب بالهمزة. وقد ضبطه ضبطا قلميا بالهمزة كثيرون من محققي بعض الكتب الآنفة الذكر، وبعض المترجمين المتأخرين كالزركلي في الأعلام ٥/٢٩٨.

وهكذا نص ابن دريد في الاشتقاق ص ١٧١ ـ ١٧٢ على أنه دأب من قولهم: ما زال هذا دأبه ودينه: أي فعله الذي لا يفارقه.

وضبطه آخرون بالألف إما تسهيلا لهمزة دأب، وإما من دب يدب فاسم الفاعل داب، وخففت الباء، والوجه الأول أحرى.

وبالألف ضبطها أهل النسب قال السمعاني: بفتح الدال المهملة، وفي آخرها الباء الموحدة بينهما الألف.

وتابعه ابن الأثير في اللباب ١/٤٨١ وابن حجر في تبصير المنتبه ٢/٥٥٧ وقال: «داب بلا همزة».

قال أبو عبد الرحمن: يدل الشعر الذي قيل في ابن داب: أنه بدون همزة وأن الباء مخففة كقول ابن مناذر من الوافر:

خذوا عن مالك وعن ابن عون ولا تروا أحاديث ابن داب

فالبيت في سياق كلمات غير مهموزة كالشباب والكذاب.

وقول الليثي من الوافر:

ألا من مبلغ داب بن كرز أبا الخنساء ذائدة الظليم

إلا أن هذا البيت يدل على تخفيف الباء فحسب.

قحطان بسبأ لأنه استولى على اليمن وسبا أهلها.

فعلق عليه حمزة الأصفهاني بقوله: «ولا أدري كيف تصرف ابن داب في العربية لأن السبي غير مهموز، وسبأ مهموز.

على أن لابن داب أسوة بالنساب، فإنهم زعموا أن طيا سمي طيا لأنه أول من طوى المناهل، وأنا بريءٌ من عهدة الكلمتين جميعا»(٣٢).

وسيأتي نص ابن جني والبطليوسي في رد دعوى الاشتقاق هذه أيضا.

وقد رجح هؤلاء أن الاشتقاق من طاء، وهو الصحيح كما سيأتي تحقيقه.

وأما تشكك ابن قتيبة في اشتقاق مراد من مرد فلا مسوغ له، وسيأتي مناقشة البطليوسي له.

بل يحتمل الاشتقاق من «مرد» ومن «أراد»، ومن لم يترجح له أحد الاحتمالين فليس له أن ينفي أحدهما، لأنهما جائزان تصحيحا، وإنما المطلوب تعيين أحدهما ترجيحا.

والراجح عندي ـ إذا لم يصح خبر ينص على الاشتقاق من الإرادة ـ: أن مرادا(٣٣) مشتق من مرد، لأن اللغويين يحكونه في مادة مرد دون أراد، ولأن الوجه الآخر هو الاحتمال الثاني المؤخر عند بعض النسابين، وبعضهم لم يحك إلا الوجه الأول وهو التمرد، ولأن صيغة فُعال التي جاء على وزنها مراد أدل على الأسماء: أسماء الذوات كغراب، وأسماء العيوب كسعال، ومراد هنا اسم ذات ملحوظ فيه عيب وهو التمرد.

قال ابن الكلبي عن فروع القبيله: وإنما سموا مرادا لأنهم تمردوا(٣٤).

وقال أبو إبراهيم الفارابي: «فتمردت فسميت مرادا»(٣٥).

وقال العوتبي: «وإنما سمي مرادا لأنه أول من تمرد باليمن» (٣٦).

---

(٣٢) تاريخ سني ملوك الأرض ص ٩٨.

(٣٣) أصرفه ها هنا لانه علم فحسب ليحابر

(٣٤) النسب الكبير ٢٢٧، وفي نسب معد واليمن الكبير ٤٠/أ، قال: «سمي مرادا لأنه تمرد من اليمن».

(٣٥) ديوان الأدب ١/٤٤١.

(٣٦) الأنساب ١/٢٨٤ وقال الجوهري في الصحاح ١/٥٣٥: «وهو فعال على هذا القول». قال أبو عبد الرحمن: في هذا إيماء الى قول آخر.

واليكم الآن نص البطليوسي تعقيبا على كلام ابن قتيبة الآنف الذكر بادئا بالتعليق على قوله: «وأن مرادا تمردت»:

كذا رويناه عن أبي نصر[٣٧]: (مرادا) مصروفا، والقياس ألا يصرف، لأنه أراد القبيلة دون الحي، والدليل على أنه أراد القبيلة قوله:

«تمردت»، وقوله: «واسمها: يحابر» فأنّث الضمائر[٣٨].

وظاهر كلام ابن قتيبة أنه أنكر اشتقاق مراد من التمرد. كما أنكر اشتقاق طيىء من طي المناهل.

واشتقاق مراد من التمرد ممكن غير ممتنع، فتكون الميم على هذا أصلا، ويكون وزن مراد على هذا فعالا، وممكن أن يكون مراد اسم المفعول من أراد يريد، فتكون الميم زائدة، ويكون وزن مراد مفعلا، بمنزلة مقام ومنار.

وقد جاء في خبر لا أقف الآن على نصّه، ولا أعرف من حكاه:

---

(٣٧) لعله الجوهري صاحب الصحاح، ولعله من رواة أدب الكاتب لابن قتيبة، وان كنت لم أجد له اسنادا اليه فيما تيسر لي من كتب البرامج والأثبات وأما مراد فقال الحافظ أبو عمر ابن عبد البر: اسمه يحابر بن مالك بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ.

هذا قول ابن الكلبي. وقال ابن اسحاق: مراد بن مذحج بن يحابر بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ.

على ما ذكرناه من مذهب ابن إسحاق في مذحج وأن غيره يخالفه أهـ.

وعند ابن عبدربه: مراد بن مالك بن مذحج بن أدد.

ويظهر ان كلمة (ابن) بين مالك ومذحج تطبيع أو وهم لأنه ذكر في موضع آخر ان مذحجا هو مالك بن أدد بن زيد. وعند المعري في الفصول والغايات: مراد بن يحابر. وعند السهيلي: مراد ابن سعد العشيرة بن مذحج. وقال الليث: ومراد حي هم اليوم في اليمن. ويقال: إن نسبهم في الأصل من نزار.

انظر نسب معد واليمن الكبير ورقة ٤٠/أ والمعارف لابن قتيبة ص ١٠٥ والعقد الفريد ٣/٣٤٦ و ٣٤١ (مكتبة المعارف) والبدء والتاريخ ٤/١١٩ وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ٤٠٥ والانباه لابن عبد البر ص ١١٨ وتهذيب اللغة للأزهري ١٤/١١٩ ولسان العرب ٤/٤٠٩ (دار صادر) والروض الأنف للسهيلي ١/٢٣٦ واللباب لابن الأثير ٣/١٨٨ وتاج العروس ٢/٥٠٠ ومجلة العرب ٢٢/٢١١.

ولمراد أخبار أسطورية مع عمه طيىء بن أدد تناقلها المؤرخون عن كتاب الهيثم بن عدي عن طيىء. انظر على سبيل المثال الأنساب للعوتبي الصحاري ١/٢٤٦ ـ ٢٥١.

(٣٨) ما دام أراد القبيلة فقد اجتمعت العلمية والتأنيث فلا ينصرف وعن اختلاف الحكم بين تسمية الحي وتسمية القبيلة راجع كتاب «ما ينصرف ومالا ينصرف» لأبي إسحاق الزجاج ص ٥٧ ـ ٥٩.

أن مرادا اسم جدهم أو أبيهم، وأنه لقب بذلك، لأن رجلا قال له: أنت مرادي.

وهذه دعاوي لا يعرف حقها من باطلها، ولا صحيحها من سقيمها، وإنما تحكى على ما نقلته الرواة.

وأما اشتقاق طيىء من طي المناهل فغير صحيح في التصريف، لأن طيئا مهموز اللام، وطوى يطوي لامه ياء، فلا يجوز أن يكون أحدهما مشتقا من الآخر، إلا أن يزعم أنه مما همز على غير قياس كقولهم: حلأت السويق[٣٩]، ولا ينبغي أن يحمل الشيء على الشذوذ إذا وجد له وجه صحيح من القياس.[٤٠].

وإنما اشتقاق طيىء من طاء يطوء: إذا ذهب وجاء، ذكر ذاك ابن جني في اشتقاق أسماء شعراء الحماسة[٤١].

وقال السيرافي: ذكر بعض النحويين أن طيئا مشتق من الطاءة. والطاءة: بعد الذهاب في الأرض، وفي المرعى، قال: ويروى أن الحجاج قال لصاحب خيله: أبغني فرسا بعيد الطاءة.

وفي بعض الأخبار كيف بكم إذا تطاءت الأسعار، أي غلت وبعدت على المشترين»[٤٢].

قال أبو عبد الرحمن: ما أشار إليه البطليوسي من كلام ابن جني هذا نصه:

قال أبو الفتح عثمان بن جني: «أما طيىء ففعيل من طاء يطوء إذا ذهب وجاء، وأصله: طيوىء فقلب كسيد وميت، فإذا أضيف إليه قيل: طائي، وأصله: طيئي كطيعي، فحذف العين تخفيفا ورفضا لها ألبتة، فيبقى طيىء كطيعي، ثم أبدلت الياء ألفا استحسانا استمر لا وجوبا عن قوة علة، ومثله

---

(٣٩) قال في تاج العروس ١٠/ ٩٥: «حلأ الشيء جعله حلوا، وهمزه غير قياس.
قال الليث: وهو غلط منهم يقولون: حلأت السويق.
وقال الفراء: توهمت فيه الهمز لما رأوا قوله: حلأته عن الماء ـ أي منعته ـ مهموزا».

(٤٠) قال أبو عبد الرحمن: ليس هذا فحسب، بل لا بد من امتناع الحمل على الوجه الصحيح من القياس، ولا بد من دليل على الحمل على الوجه الشاذ.

(٤١) المبهج ص ٢١. والروض الأنف ١/ ٣٦٠.

(٤٢) الاقتضاب ٢/ ٤٥ ـ ٤٦.

من القلب: قولهم في النسب إلى الحيرة: حاري[٤٣]، وقولهم في يئس ييأس، ويبس: يائس، يابس، وقول من زعم أنه سمي بطيىء لأنه أول من طوى المناهل: من كلام غير أهل الصناعة»[٤٤].

ولقد علل سيبويه النسب إلى طيىء بطائي، وذلك أن هذا النسب من المعدول على غير قياس[٤٥].

قال: «فمما جاء محذوفا من نحو سدٍّ ومتٍّ: هَيْن ومَتْ ولين وطيب وطيىء.

فإذا أضفت لم يكن إلا الحذف، إذ كنت تحذف هذه الياء في غير الإضافة. تقول: سيدي، وطيبي ـ إذا أضفت إلى طيب، ولا أراهم قالوا: طائي إلا فرارا من طيئي، وتقديرها طيعي، ولكنهم جعلوا الألف مكان الياء، وبنوا الاسم على هذا كما قالوا في زبينة زباني»[٤٦]

وقال البيدي: «والقياس: طيئي ـ كطيعي ـ حذفوا الياء الثانية فبقي طيئي، فقلبوا الياء الساكنة (وهي الياء الأولى) ألفا على غير قياس، فإن القياس أن لا تقلب السواكن، لأن القلب للتخفيف، وهو مع السكون حاصل. قاله شيخنا»[٤٧].

قال أبو عبد الرحمن: فهمنا من كلام سيبويه أن طيئا ـ بياءين وهمزة ـ لا ينسب إليه بياءين فيقال طيئي بتشديد الياء وإنما يقال طيئي بالتخفيف، وجعل طائيا فرارا عن طيئي بالتخفيف ولم يعلل.

وأما ابن جني فعلل طيئي ـ بياء واحدة ـ بالتخفيف، وعلل العدول إلى طائي بالتخفيف أيضا.

الا أن الفاسي ـ شيخ الزبيدي ـ لم يجد في قلب الياء إلى ألف تخفيفا، لأن

---

(٤٣) انظر أيضا معجم ما استعجم ١/٤٧٩.

(٤٤) المبهج ص ٢١ في الكلام عن سيار بن قصير الطائي.

(٤٥) الكتاب ٣/٣٣٥ ـ ٣٣٦.

(٤٦) الكتاب ٣/٣٧١.

(٤٧) تاج العروس ١/٩٢ ونص شيخه الفاسي في إضاءة الراموس مادة طاء.

قياس القلب في غير السواكن، أما مع التسكين فالتخفيف حاصل.

قال أبو عبد الرحمن: بيد أن الألف الساكنة أخف من الياء الساكنة، فالعدول من خفيف إلى أخف.

ولا ريب أن طائيا نسبة على غير قياس إلا أن الفاسي فسر «على غير قياس» بقلب السواكن.

قال أبو عبد الرحمن: ليس هذا صحيحا، بل المراد بالقياس ما جرى على قواعد التصريف في النسب، وغير القياس مالا قاعدة له.

ولقد قال الجوهري: «والنسبة اليهم طائي على غير قياس، وأصله طيئي مثل طيعي، فقلبوا الياء الأولى ألفا وحذفوا الثانية»(٤٨).

وذكر الاسترابادي الاحتمالات في مخالفة القياس فقال:

«طائي شاذ أصله طيئي كميتي(٤٩) فحذف الياء المكسورة كما هو القياس.

فصار طيئي بياء ساكنة، ثم قلبوا الياء الساكنة ألفا على غير القياس قصدا للتخفيف لكثرة استعمالهم إياه.

والقياس قلبها إذا كانت عينا أو طرفا وتحركت وانفتح ما قبلها.

ويجوز أن يكون الشذوذ فيه من جهة حذف الياء الساكنة فتنقلب الياء التي هي عين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها على ما هو القياس»(٥٠).

قال أبو عبد الرحمن: قوله: «والقياس إذا كانت عينا» هو الاحتمال الأول لمعنى مخالفة طائي للقياس.

وقوله: «ويجوز أن يكون الشذوذ فيه» هو الوجه الثاني.

وتفسير الشذوذ: أنه حذفت الياء الأولى، وقاعدة التصريف في النسب إبقاؤها وحذف الياء المتحركة بعدها.

وهذا الوجه الثاني أخذ به الليث كما سيأتي من إيراد كلامه ومناقشته.

ولقد تعقب الفيروز آبادي نص الجوهري الآنف الذكر فقال: «ووهم

---

(٤٨) الصحاح ١/٦١ وضبط محقق الصحاح الطيئي والطيعي بالتخفيف، وذلك بالقلم، وهو غير صحيح بل هما بالتشديد.

(٤٩) بتشديد الياء في طيئي وكميتي.

(٥٠) شرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٢ ـ ٣٣.

الجوهري»[٥١].

ولم يبين وجه الوهم، وقال الزبيدي موضحا وجه الوهم راداً على صاحب القاموس:

«فقدم القلب على الحذف، وكذلك الصاغاني، وانت خبير بأن هذا وأمثال ذلك لا يكون سببا للتوهيم»[٥٢].

إذن وجه الوهم عند الفيروز آبادي أن صاحب الصحاح قال: فقلبوا الياء الأولى ألفا وحذفوا الثانية.

وأن الأولى أن يقول: فحذفوا الثانية وقلبوا الأولى ألفا.

وهذا ليس سببا للتوهيم عند الفاسي والزبيدي

قال أبو عبد الرحمن: وأما الصاغاني فلا أدري أين نصه عن الطائي.

وغاية ما أعرفه: أنه لم يذكر هذه المادة في كتابه الذي تعقب به الصحاح وهو«التكملة والذيل والصلة».

فلعل سبب توهيم الزبيدي له أنه تابع الجوهري فلم يستدرك عليه.

وهناك توجيه آخر للنسبة بطائي ذكره الأزهري فقال: «قال الليث:

«طيىء قبيلة بوزن فيعل، والهمزة فيها أصلية.

والنسبة إليها طائي، لأنه نسب إلى فعل فصارت الياء ألفا.

وكذلك نسبوا إلى الحيرة حاري، لأن النسبة إلى فعل فعلي كما قالوا في رجل من النسر: نسري. قال:

وتأليف طيىء من همزة وطاء وياء، وليست من طويت.

وهو ميت التصريف»[٥٣].

وعن قول الأزهري «نسب إلى فعل» ضبطها محقق التهذيب يعقوب عبد (رب) النبي ضبطا قلميا بفتح الفاء وكسر العين وقال في الحاشية:

---

(٥١) القاموس المحيط ١/٢٣.

(٥٢) تاج العروس ١/٩٢، وقال الفاسي في إضاءة الراموس: «قوله: «ووهم الجوهري»: كلام لا معنى له، فإن كلامه ككلامه فربما يحرف. إنما في كلام الجوهري تقديم وتأخير». وقال: «ثم لا دليل على أن الحذف مقدم أو القلب».

(٥٣) تهذيب اللغة ١٤/٤٨ - ٤٩ ولسان العرب ١٥/٢١ وذكر مادة طيىء في موضع آخر في ١/١١٦.

«والمراد أن الياء الساكنة حذفت فصارت الكلمة على طيء بزنة فعل».

قال أبو عبد الرحمن: نص الأزهري عن أبي الليث قائم على دعوى أن طيئا - بتشديد الياء - حذفت منه الياء الأولى الساكنة وبقيت الياء الثانية المكسورة فصار على وزن فعل بكسر العين: أي بكسر ياء طيء المخففة.

والقاعدة في عين فعل المكسورة أن تفتح في النسب كراهية توالي الحركات.

قال الاستراباذي:

«اعلم أن المنسوب اليه إذا كان على ثلاثة أحرف أوسطها مكسور وجب فتحه في النسب وذلك ثلاثة أمثله:

نمر(٥٤) ودئل(٥٥) وإبل(٥٦).

تقول: نمري(٥٧)ودؤلي(٥٨) وإبلي(٥٩).

وذلك أنك لو لم تفتحه لصار جميع حروف الكلمة المبنية على الخفة - أي الثلاثية المجردة من الزوائد - أو أكثرها على غاية من الثقل بتتابع الأمثال من الياء والكسرة.

إذ في نحو إبلي(٦٠) لم يخلص منها حرف (٦١) وفي نحو نمري (٦٢) ودئلي(٦٣) لم يخلص منها إلا أول الحرف»(٦٤).

قال أبو عبد الرحمن: وعلى هذا تكون طيء - بالياء المكسورة المخففة -

---

(٥٤) بفتح النون وكسر الميم.

(٥٥) بضم الدال وكسر الهمزة

(٥٦) بكسر الهمزة وكسر الياء.

(٥٧) بفتح الميم.

(٥٨) بفتح الهمزة.

(٥٩) بفتح الباء.

(٦٠) بكسر الباء.

(٦١) أي أن الحروف كلها مكسورة.

(٦٢) بكسر الميم.

(٦٣) بكسر الهمزة.

(٦٤) شرح شافية ابن الحاجب ٢/١٨ والمعنى أن الحروف كلها مكسورة ما عدا نون نمري المفتوحة، ودال دئلي المضمومة.

وانظر الكتاب لسيبويه ٣/٣٤٣ وقال الزبيدي في تاج العروس ٣/٥٨٦ عن نمري - بفتح الميم - : استيحاشا لتوالي الكسرات.

في حال النسب طيئي بالياء المفتوحة المخففة، وذلك بناء على دعوى الليث.

إلا أن الياء قلبت ألفا فصارت طائيا، وحمل الليث هذا القلب على قلب حيري إلى حاري ولم يبين وجه الحمل.

أما قوله: «لأن النسبة إلى فعل فعلي» فليس تعليلا لقلب حيري إلى حاري، لأن حيرة ليست على وزن فعل.

وانما هو تعليل لكون طائي في الأصل طيئيا بفتح الطاء والياء كنمري.

وذكر حاري تعليل لقلب طيئي إلى طائي.

وإنما نجد التعليل عند الليث في موضع آخر حيث فهم من كلامه أن حمل طائي على حاري ليس لكون حيري ـ بكسر الحاء وسكون الياء ـ على وزن طيئي (بفتح الطاء والياء)، لأنهما غير مشتركين في الوزن.

وإنما للاشتراك في العلة، وهو كراهة توالي الكسرات.

قال الأزهري: «قال الليث: الحيرة[٦٥] بجنب الكوفة، والنسبة إليها حاري كما نسبوا إلى النمر نمري[٦٦].

فأراد أن يقول حيري[٦٧] فسكن الياء فصارت ألفا ساكنة»[٦٨].

قال أبو عبد الرحمن: قول الليث: «فصارت ألفا ساكنة» تسويغ لقلب حيري إلى حاري، لأن الألف تجانس الفتحة التي قبل الياء.

وبذلك يسوغ قلب طيئي إلى طائي.

والواقع أن كون ياء طيئي مفتوحة وهي عين الكلمة وما قبلها مفتوح يسوغ قلبها ألفا، فلا حاجة لقياسها على حاري لو صَحّ القياس.

---

(٦٥) بكسر الحاء.

(٦٦) وردت النمر ذات النون الموحدة بالتاء المثناه تطبيعا وهكذا وردت في موضع من اللسان تطبيعا أيضا كما في ٥/٣٠٦ (بولاق).

ووردت أيضا تطبيعا بالمثناه في كتاب العين ٣/٢٨٩.

(٦٧) ضبط محقق تهذيب اللغة الحاء ضبطا قلميا بالكسر.

وهو خطأ، والصواب ضبطها بالفتح وقد ضبطها بالفتح ضبطا قلميا محققا كتاب العين ٣/٢٨٩ أراد أن حيرة بكسر الحاء تكون في النسب بفتح الحاء إشراكا لها مع نمري وما في حكمها في العلة لا في الوزن، وهي الفرار من ثقل تتابع الأمثال من الياء والكسرة كما قال الاستراباذي فيما مضى من كلامه.

(٦٨) تهذيب اللغة ٥/٢٣٣.

فكيف وهو لم يصح.

قال أبو عبد الرحمن: هذه الجولة الطويلة من أجل إيضاح مذهب الليث في التصور.

وهو بعد صحته مردود لسببين:

أولهما: أن الحاري شاذ ولا يحمل عليه. قال ابن سيده عن الحيرة:

«والنسبة إليها حاري، وهو من نادر معدول النسب قلبت الياء فيه ألفا، وهو قلب شاذ غير مقيس عليه غيره»(٦٩).

وثانيهما: أن ياء حيري سوغ قلبها ألفا مجانسة الألف لفتحة الحاء قبلها.

وهذا غير متحقق في طيئي، لأن الياء مفتوحة غير ساكنة، فلا مسوغ ـ من هذا الوجه ـ لقلبها إلى طائي.

قال أبو عبد الرحمن: ووجه استشهاد غير الليث بحاري أنه مثل طائي في مخالفة القياس فحسب.

قال الزبيدي: «والنسبة إليه طائي على غير قياس كما قيل في النسب إلى حيرة حاري»(٧٠).

وبعد هذا فدعوى الليث مردودة من أصلها، لأن حذف الياء الأولى الساكنة خلاف القاعدة في تصريف نسب ما كان على فيعل.

وقول الليث: « وتأليف طيىء من همزة وطاء وياء»: أراد به جملة حروف المادة، ولم يرد الترتيب، إذ الترتيب بالطاء والياء والهمزة.

وقوله: «وهو ميت التصريف» يظهر أنه يعني تأليف طيىء من الحروف المذكورة.

ولا أظنه يعني انعدام التصريف لأنه يقال: طاء، وطيىء، وطائي، وطوئي.

وإنما يعني قلة التصريف فيما لو قورن بمادة مثل ضرب وظهر.

وأما الاحكام التي مَرّت عن شذوذ طائي عن القياس فلها اعتباران:

---

(٦٩) المحكم ٣/٣٣٦.

(٧٠) تاج العروس ١/٩٢.

فمن رأى أن طائيا معدول بها عن طيئي ـ بالياء الساكنة المخففة ـ فوجه الشذوذ عنده أن موضع الياء ها هنا ليس موضع ما تقلب فيه ألفا كما بين ذلك الاستراباذي فيما سلف من كلامه.

ومن رأى أن طائيا معدول بها عن طيئي ـ بالياء المفتوحة المخففة ـ فليس الشذوذ عنده في هذا العدول، لأن الياء المفتوحة إذا كانت عينا للكلمة بعد متحرك تقلب ألفا كما سبق من كلام الاستراباذي.

وإنما وجه الشذوذ أن هذا العدول الصحيح بني على شاذ، وما بني على شاذ فهو شاذ.

وبيان ذلك أن طيئا ـ بكسر الياء المخففة ـ التي حولت إلى طيئي بالياء المخففة المفتوحة بناء شاذ، لكون الياء الأولى الساكنة حذفت وبقيت الثانية المتحركة، وقاعدة التصريف في النسب عكس ذلك.

وفرق اللغويون بين الاشتقاق من اسم الطاءة، وبين الاشتقاق من فعل طاء.

وممن فرع هذا التفريع واعتبره اختلافا الزبيدي،فنص على أن الجوهري اقتصر على الاشتقاق من الطاءة. وأن ابن سيده اقتصر على الاشتقاق من طاء[٧١]. قال أبو عبد الرحمن: هذا هو نص الجوهري: «الطاءة مثل الطاعة: الإبعاد في المرعى. يقال فرس بعيد الطاءة. قالوا: ومنه أخذ طيىء مثل سيد»[٧٢].

قال أبو عبد الرحمن: فليس في نص الجوهري ما يشعر بالخلاف في الأخذ من الاسم أو الفعل، وإنما أراد الاشتقاق المعنوي.

قال أبو عبد الرحمن: والمحقق عندي في مثل هذا أن الصيغ مثل فيعل وفاعلي وفعلي مسموعة كلها من العرب محصورة معروفة لا اشتقاق فيها، وإنما الذي يجري تحويل المادة إلى صيغتها حسب دلالة الصيغة المرادة ووفق المقاييس الصرفية.

وإنما الاشتقاق من المعاني، وهو تولد معان مجازية كثيرة من معنى وضعي واحد على نحو ما يفعله ابن فارس في مقاييس اللغة باستثناء استدراكات على

(٧١) تاج العروس ١/٩٢.
(٧٢) الصحاح ١/٦١.

تأصيله ذكرتها في بعض كتبي ومباحثي[٧٣].

ولكي أحقق الاشتقاق المعنوي أذكر مقلوب هذه المادة وجذرها الثنائي.

فأما الجذور فستة:

الأول: طأ.

قال ابن فارس: «الطاء والهمزة وهو يدل على هبط شيء. من ذلك قولهم طأطأ رأسه. وهو مأخوذ من الطأطاءة، وهو منهبط من الأرض»[٧٤].

الثاني: طو. وهو مهمل.

الثالث: أط. وهو صوت الشيء إذا حن[٧٥]

الرابع: وط: ومنه تركب الوطواط وهو الخطاف، وفيه معنى الضعف[٧٦].

الخامس: أو: مهمل في اللغة، وهو في الروابط يدل على التخيير.

السادس: وأ: مهمل.

كما أن المقلوب من هذه الحروف ست كلمات هي:

الأولى: طوء: منها قولهم: ما بها طوئي: أي أحد. ومنها طاء في الأرض يطوء بمعنى ذهب.

والطاءة الإبعاد في الأرض. والطاءة الكمأة. وهي على بابها من المادة، والملاحظ بعدها في الأرض.

وقال كراع: مقلوبة وأصلها طآة فتكون من مادة طآ[٧٧]وذلك وهم كما سيأتي بيانه.

والثانية: طأو: مهملة، وإنما قلبت الطاءة إلى طآة في بعض اللغات فتوهم كراع أنها أصلية في هذا الباب [٧٨]

والثالثة: أطو: مهملة.

والرابعة: أوط: مهملة.

والخامسة: وطأ: قال ابن فارس: الواو والطاء والهمزة كلمة تدل على تمهيد شيء

---

(٧٣) انظر على سبيل المثال كتابي اللغة العربية بين القاعدة والمثال ص ١٧ ـ ١٨.

(٧٤) مقاييس اللغة ٣/٤٠٧.

(٧٥) مقاييس اللغة ١/١٦.

(٧٦) مقاييس اللغة ١/٧٧ ويظهر أن أصله حكاية صوت.

(٧٧) انظر لسان العرب ١/١١٥ وتاج العروس ١/٩٢.

(٧٨) انظر الصحاح ٦/٢٤١١ وتاج العروس ١٠/٢٢٣.

وتسهيله.

وذكر ابن فارس وطأت له المكان، والوطاء وهو الفراش، والمواطأة[٧٩].

قال أبو عبد الرحمن: وطأ المخففة أقدم في الوضع من وطأ المشدودة، لأن زيادة المبنى لزيادة المعنى.

فيظهر أن الأصل الوطأ بالرجل ثم يحدث عن ذلك التمهيد.

والسادسة: وأط: أي زار القوم. والوأط: الهيج. والوأطة: اللجة من الماء.

والوأطة: المرتفع من الأرض، وتخفف إلى الواطة[٨٠].

قال أبو عبد الرحمن: العبرة بما استعمل من تلك الجذور والمقلوبات.

والمعاني لما استعمل منهن كما يلي:

١ ـ هبوط الشيء. ومنهبطه

٢ـ صوت الحنين.

٣ـ حكاية صوت أخذ منه معنى الضعف.

٤ـ الذهاب والإبعاد.

٥ـ الإثقال بالرجل وما يحصل عنه من تمهيد.

٦ـ الزيارة، والهيج، واللجة، والمرتفع من الأرض.

ويستبعد من هذه المعاني المعنى الثاني والثالث لأنهما اسمان لصوتين، وأسماء الأصوات وحكايتها أصل مستقل غير المعنى الأصلي الوضعي[٨١].

وتبقى المعاني الأول والرابع والخامس والسادس قيودا للمعنى الأولي الوضعي الأصلي الحقيقي الجامع لمعاني طاء وهو الوطأ بالرجل بحثا عن مكان وطيء.

وهذا يكون ببحث، والبحثُ يقتضي كثرة ذهاب وابعاد.

والمكان الوطيء أعم من المرعى، وإنما كانت الطاءة للمرعى بعرف لغوي عام لا بمعنى أولي.

وجلهمة أبو القبيلة طاء في الأرض يطوء فهو طائي[٨٢].

---

(٧٩) مقاييس اللغة ٦/ ١٢٠ ـ ١٢١.

(٨٠) تاج العروس ٥/ ٢٣٧.

(٨١) انظر كتابي اللغة العربية بين القاعدة والمثال ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٨٢) وذلك اسم الفاعل من طاء، والأصل ان تكون عين ولام فاعل همزتين فقلبت اللام ياء فصارت طائيا. انظر الكتاب لسيبويه ٤/ ٣٧٦

وهو طيىء ـ على وزن فيعل ـ للمبالغة كطيب وصيب.
وها هنا يتوافق الاشتقاق اللغوي مع الاستفاضة التاريخية.

فالمستفيض أن طيئا من اليمن يسكن بوادي الضريب وأنه رحل من أقصى الجنوب الى أقصى الشمال فأصبحت ذريته المنسوبة اليه من قبائل الشمال، ولم يأت لها ذكر فيما عثر عليه من النقوش في الجنوب (٨٣).

فقد صدق عليه أنه طاء بمعنى ذهب بعيدا، وأنه وجد مكانا وطيئا لأمنه أو خصبه و تمهيده وهو أرض الجبلين.

وأما دعوى الاشتقاق من طوى بمعنى أول من طوى بئرا، أو أول من طوى المناهل بمعنى تجاوزها فلم ينزل: فيحتاج إلى صحة دعوى الأولية، وعلى فرض صحة دعوى الأولية، أو التنازل عنها إلى مجرد طي البئر أو تجاوز المنهل: فدعوى الاشتقاق من أصل المادة مقدم على دعوى الاشتقاق من مادة أخرى على دعوى البدل أو القلب إذا صح ورجح الاشتقاق من أصل المادة.
والى هذا فمادة طوى غير مادة طاء ولم يدع مدع بينهما بدلا أو قلبا.

وقول ابن جني ـ فيما سلف من كلامه ـ: «ثم أبدلت الياء ألفا استحسانا استمر لا وجوبا عن قوة علة»(٨٤): يوحي بأن العرب لم تستعمل طيئيا ـ بياءين ـ مكان طائي. أوحى بذلك قوله «استمر». والواقع أنني لا أعلم استعمال طيئي في شعر أو نثر.

وأما استعمال طي بياء مشددة دون همزة فليس ذلك استعمالا لصيغة نسب، وإنما هو استعمال لاسم العلم مخففا.

ويطلق اسم العلم ـ إذا كان أبا قبيلة ـ ويراد به بنوه، فيقال مثلا: جاءت نميم، والمراد بنو تميم. قال الزبيدي: «وقد يخفف طيىء هذا فيقال فيه: طي بحذف الهمزة كحي. وإنه عربي صحيح، وقد استعملها الشعراء المولدون كثيرا، وهو مصروف.

---

(٨٣) انظر كتاب دراسات في أنساب قبائل اليمن ص ٦٩.
(٨٤) المبهج ص ٢١.

وفي لسان العرب: فأما قول ابن أصرم[٨٥]..:

عادات طي في بني أسد
ري القنا وخضاب كل حسام

إنما أراد عادات طيىء فحذف.

ورواه بعضهم: طيىء فجعله غير مصروف»[٨٦].

قال أبو عبد الرحمن مما ورد في ذلك قول ابن الفارض:

سائق الأظعان يطوي البيد طي
منعما عرج على كثبات طي

قال النابلسي عن طي:

«وكان أصله الهمز فخفف:

إما بحذف الهمزة اعتباطا وبغير سبب، إنما هو لمجرد التخفيف. أو بقلبها ياء ثم حذف الياء لتوالي الأمثال»[٨٧]

---

(٨٥) لم يعرف به في معجم الشعراء في لسان العرب ص ٥١. وفي كتاب فهارس لسان العرب ٣/ ٧٣٠ ذكر أنه ابن أصرم اليشكري. وفي المنازل والديار ص ٣٨٧ أورد هذا البيت ضمن أربعة أبيات ونصه:

عادات قومي من بني أسد ري القنا وخضاب كل حسام

وسماه أصرم بن حميد، وقال: وقيل هي لمفضل العمي.

(٨٦) تاج العروس ١/ ٩٢.

وقال في لسان العرب ١/ ١١٠ (بولاق) جعله اسما للقبيلة. قال أبو عبد الرحمن: فاجتمعت العلمية والتأنيث. وهذا الوجه الثاني أوجه. وأما الحكم للوجه الأول بأنه عربي صحيح فمحل نظر. وغاية أمره أن يكون ضرورة.

وأما تسهيل الهمزة على غير وفق قاعدة، وهل يعد عاميا أو لهجة فصيحة فانظر رأيي حولها بكتابي (تاريخ نجد في عصور العامية: ديوان الشعر العامي بلهجة أهل نجد ٤/ ٣٩ ـ ٤٦.

(٨٧) شرح ديوان ابن الفارض ص ٢٠.

أسماء المصادر

١ ـ أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ.

لأبي العباس أحمد بن يوسف بن أحمد القرماني. (٩٣٩ ـ ١٠١٩). عالم الكتب ببيروت (تصوير للمخطوطة).

٢ ـ الأخبار الطوال.

لأبي حنيفة أحمد بن داوود الدينوري. (ـ ٢٨٢ هـ)، تحقيق عبد المنعم عامر ومراجعة الدكتور جمال الدين الشيال. ط أوفست عن مكتبة المثنى.

٣ ـ أدب الكاتب.

لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢١٣ ـ ٢٧٦ هـ)، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ط م السعادة ـ الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٧ هـ.

٤ ـ إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب.

لياقوت بن عبد الله الحموي. (٥٧٤ ـ ٦٢٦ هـ)، ط م هندية بالموسكي بمصر الطبعة الثانية ١٩٢٣ ـ ١٩٢٥م.

٥ ـ الاشتقاق

لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (٢٢٣ ـ ٣٢١ هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون ط م السنة المحمدية ١٣٧٨ هـ نشر مكتبة الخانجي.

٦ ـ إضاءة الراموس وإضافة الناموس على إضاءة القاموس.

لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي (ـ ١١٧٥ هـ)، مصورة عن الخزانة الملكية بالرباط رقم ١/٥٤٤.

٧ ـ الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين).

لخير الدين الزركلي/الطبعة الثالثة ١٣٨٩ ـ ١٣٩٠ هـ. ودار العلم للملايين الطبعة السابعة ١٩٨٦م.

٨ ـ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب.
لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (٤٤٤ ـ ٥٢١ هـ)، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا، والدكتور حامد عبد المجيد. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١ ـ ١٩٨٢م.
٩ ـ الإنباه على قبائل الرواة.
لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر (ـ ٤٦٣ هـ)
ط م السعادة بالقاهرة سنة ١٣٥٠ هـ نشر مكتبة القدسي.
١٠ ـ الأنساب.
لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (ـ ٥٦٢ هـ)
تحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلمي. الطبعة الأولى ط م مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ١٣٨٢ ـ ١٤٠٢ هـ.
١١ ـ الأنساب
لسلمة بن مسلم العوتبي الصحاري (لا يعرف عصره)، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ عن وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عُمان.
والطبعة الثانية سنة ١٤٠٥ هـ.
١٢ ـ البدء والتاريخ. للمطهر المقدسي (ـ ٣٥٥ هـ)، ط مكتبة المثنى ببغداد عن طبعة باريز سنة ١٩٠٣ م.
١٣ ـ البيان والتبيين.
لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. ، (١٥٠ ـ ٢٥٥ هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون. الطبعة الثالثة مكتبة الخانجي ١٣٨٨ هـ.
١٤ ـ تاج العروس من جواهر القاموس.
لمحمد مرتضى الزبيدي. ط م الخيرية بمصر الطبعة الأولى سنة ١٣٠٦ هـ.
١٥ ـ تاريخ بغداد.
للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ـ ٤٦٣ هـ)، دار الكتاب العربي ببيروت.
١٦ ـ تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء.

لحمزة بن الحسن الأصفهاني. (٢٨٠ ـ ٣٦٠هـ)، دار مكتبة الحياة.
١٧ ـ تاريخ نجد في عصور العامية/ديوان الشعر العامي بلهجة أهل نجد.
لأبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري. دار العلوم للطباعة والنشر بالرياض/الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢ ـ ١٤٠٦هـ.
١٨ ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه.
للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)
تحقيق علي محمد البجاوي ومراجعة محمد علي النجار. نشر المؤسسة المصرية ط دار القومية ١٣٩٣ ـ ١٣٨٦هـ.
١٩ ـ التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية.
للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ـ ٦٥٠هـ).
حققه: عبد العليم الطحاوي، وعبد الحميد حسن، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، والدكتور مهدي علام. ط م دار الكتب ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩م.
٢٠ ـ التنبيه والإشراف.
لأبي الحسن علي بن الحسين المسعودي (ـ ٣٤٥ هـ)، ط دار التراث ببيروت ١٣٨٨ هـ.
٢١ ـ تهذيب اللغة.
لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (٢٨٢ ـ ٣٧٠)
تحقيق عبد السلام محمد هارون، ومراجعة محمد علي النجار. المؤسسة المصرية العامة للتأليف ط دار القومية العربية ودار الكاتب العربي ط م سجل العرب ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧م.
٢٢ ـ جمهرة أنساب العرب.
لأبي محمد علي بن أحمد ابن حزم (٣٨٤ ـ ٤٥٦ هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون. دار المعارف بمصر ١٣٨٢هـ.
٢٣ ـ دراسات في أنساب قبائل اليمن.
لأحمد حسين شرف الدين. الطبعة الثانية عام ١٤٠١ هـ.
٢٤ ـ ديوان أبي نواس الحسن بن هانىء (١٤٥ ـ ١٩٩ هـ).
دار بيروت للطباعة ١٣٩٨ هـ.

٢٥ ـ ديوان الأدب لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي
(ـ ٣٥٠ هـ)، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور إبراهيم أنيس. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٤ ـ ١٣٩٩ الطبعة الأولى.
٢٦ ـ الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام.
لأبي القاسم وأبي زيد عبد الرحمن بن الخطيب السهيلي (٥٠٨ ـ ٥٨١ هـ). تحقيق عبد الرحمن الوكيل. ط دار النصر الطبعة الأولى سنة ١٣٨٧ هـ.
٢٧ ـ شرح ديوان ابن الفارض.
لرشيد بن غالب المجتنى (١٢٢٨ ـ ١٣٠٦ هـ، جمع فيه بين شرحي حسن ابن محمد البوريني (٩٦٣ ـ ١٠٢٤ هـ)، وعبد الغني بن اسماعيل النابلسي (١٠٥٠ ـ ١١٤٣ هـ). دار التراث ببيروت.
٢٨ ـ شرح ديوان أبي تمام حبيب بن أوس (١٩٠ ـ ٢٣١ هـ).
لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (٤٢١ ـ ٥٠٢ هـ)، تحقيق محمد عبده عزام. دار المعارف بمصر ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥م.
٢٩ ـ شرح شافية ابن الحاجب.
لرضي الدين محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٣٩٥ هـ.
٣٠ ـ الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية).
لإسماعيل بن حماد الجوهري (ـ ٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. ط م دار الكتاب العربي بمصر.
٣١ ـ الضعفاء الكبير.
لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي (ـ ٣٢٢ هـ). تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي. دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.
٣٢ ـ كتاب الضعفاء والمتروكين.

لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي. (٥١٠ ـ ٥٩٧ هـ)، تحقيق أبي الفداء عبدالله القاضي. دار الكتب العلميه ببيروت/الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.

٣٣ ـ طبقات الشعراء.

لأبي العباس عبدالله بن المعتز. (٢٤٧ ـ ٢٩٦هـ)، تحقيق عبد الستار أحمد فراج. دار المعارف بمصر.

٣٤ ـ العقد الفريد.

لأحمد بن محمد بن عبدربه (ـ ٣٢٨هـ)، تحقيق الدكتور مفيد محمد قميحة. نشر مكتبة المعارف بالرياض ـ توزيع دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٤هـ، ط مؤسسة جواد ببيروت. وط م التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة سنة ١٣٦٧ هـ. تحقيق أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري.

٣٥ ـ العين.

لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠ ـ ١٧٥ هـ)
تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي. عن وزارة الثقافة والاعلام ـ دار الرشيد للنشر سنة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥م.

٣٦ ـ فهارس لسان العرب.

للدكتور خليل أحمد عمايرة بإشراف الدكتور أحمد أبو الهيجاء. مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.

٣٧ ـ القاموس المحيط.

لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (٧٢٩ ـ ٨١٧ هـ)، الطبعة الثانية ط م مصطفى الحلبي سنة ١٣٧١ هـ.

٣٨ ـ الكتاب.

لأبي بشر عمرو بن سيبويه (ـ ١٨٠ هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون. عالم الكتب ببيروت ط م دار القلم بالقاهرة.

٣٩ ـ اللباب في تهذيب الأنساب.

لعـز الـدين أبي الحسن علي بن محمـد ابن الأثـير الجـزري. (٥٥٥ ـ ٦٣٠هـ). ط دار صادر ببيروت.
٤٠ ـ لسان العرب.
لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (٦٣٠ ـ ٧١١ هـ)، دار صادر بيروت. والمصورة عن بولاق تصوير الدار المصرية للتأليف.
٤١ ـ لسان الميزان.
للحـافظ ابن حجـر العسقلاني، (ـ ٨٥٢هـ)، تصوير مؤسسة الأعلمي عام ١٣٩٠هـ للطبعـة الأولى عام ١٣٢٩ ـ ١٣٣١هـ طبعـة مجلس دائرة المعارف بحيدر آباد الدكن.
٤٢ ـ اللغة العربية بين القاعدة والمثال.
لأبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري. عن نادي القصيم ببريدة ـ ط م الفرزدق بالرياض.
٤٣ ـ ما ينصرف ومالا ينصرف.
لأبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (٢٣٠ ـ ٣١١ هـ)، تحقيق هدى محمود قراعة. عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر لجنة إحياء التراث الاسلامي. ط م الأزهر سنة ١٣٩١ هـ.
٤٤ ـ المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة
لأبي الفتح عثمان بن جني. (ـ ٣٩٢ هـ)، ط م الترقي بدمشق سنة ١٣٤٨ هـ عن مكتبة القدسي.
٤٥ ـ مجلة الرسالة المصرية التي يرأس تحريرها أحمد حسن الزيات عفا الله عنه.
٤٦ ـ مجلة العرب لشيخنا حمد الجاسر متعنا الله بحياته.
٤٧ ـ المحكم والمحيط الأعظم في اللغة.
لعـلي بن اسـماعيل بن سيده. (ـ ٤٥٨ هـ)، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا، والدكتور حسين نصار. ط م مصطفى الحلبي ـ الطبعة الأولى سنة ١٣٧٧ ـ ١٤٩٣هـ
٤٨ ـ مراتب النحويين.
لعبـد الـواحـد بن علي (ـ ٣٥١هـ)، تحقيق محمـد أبو الفضل

إبراهيم. دار نهضة مصر.
٤٩ ـ مروج الذهب ومعادن الجوهر.
لأبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي (ـ ٣٤٦هـ)
تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد. دار الكتاب اللبناني ١٣٨٦هـ.
* ـ معجم الأدباء.
(انظر إرشاد الأريب).
٥٠ ـ المعجم الذهبي (فارسي ـ عربي).
للدكتور محمد التونجي. دار العلم للملايين الطبعة الأولى سنة ١٩٦٩م.
٥١ ـ معجم الشعراء في لسان العرب.
للدكتور ياسين الأيوبي. دار العلم للملايين/ الطبعة الأولى سنة ١٩٨٠م.
٥٢ ـ معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية).
لعمر رضا كحالة. ط م الترقي بدمشق ١٣٧٦ ـ ١٣٨١هـ.
٥٣ ـ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع.
لأبي عبيدالله بن عبد العزيز البكري، (ـ ٤٨٧هـ)، تحقيق مصطفى السقا. عالم الكتب ببيروت.
٥٤ ـ المعارف.
لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، (٢١٣ ـ ٢٧٦هـ)، تحقيق الدكتور ثروت عكاشة. دار المعارف بمصر/ الطبعة الثانية سنة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧م.
٥٥ ـ المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام.
للدكتور جواد علي (ـ ١٤٠٨ هـ)، دار العلم للملايين ومكتبة النهضة ببغداد ـ الطبعة الثانية سنة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨م.
٥٦ ـ المغني في الضعفاء.
للحافظ الذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ)، تحقيق نور الدين عتر. دار المعارف بحلب ط م البلاغة الطبعة الأولى عام ١٣٩١ هـ.
٥٧ ـ مقاييس اللغة
لأبي الحسين أحمد بن فارس. (ـ ٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام

محمد هارون. ط دار احياء الكتب العربية (عيسى الحلبي) ١٣٦٦ ـ ١٣٧١هـ

٥٨ ـ المنازل والديار.

لمجد الدولة أسامة بن مرشد بن منقذ (٤٨٨ ـ ٥٨٥ هـ). المكتب الإسلامي للطباعة والنشر الطبعة الأولى سنة ١٣٨٥هـ

٥٩ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال.

لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. (ـ ٧٤٨هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي. ط دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي ١٣٨٢ هـ

٦٠ ـ النسب الكبير

لهشام بن محمد بن السائب ابن الكلبي، (ـ ٢٠٤هـ)، مصورة عن نسخة الاوسكوريال رقم ١٦٩٨.

٦١ ـ نسب معد واليمن الكبير.

لهشام بن محمد ابن الكلبي. مصورة عن نسخة المتحف البريطاني رقم ١٢٠٢.

٦٢ ـ نور القبس.

لأبي المحاسن يوسف بن أحمد بن محمود اليغموري (ـ ٦٧٣هـ)، المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء. لأبي عبيدالله محمد بن عمران المرزباني. (٢٩٦ ـ ٣٨٤هـ)، تحقيق رودلف زلهايم. دار النشر فرانتس شتاينر بفيسبادن سنة ١٣٨٤هـ.